وما يتوهم من مفادة عند اعتبار التعلق بامر خارج كامكان وجود الانسان لا ميته بالنظر الى العلقة المضيفة مثلا
فمما يدل الاستدلال ويانها ان الذاتي اعتبار عقلي لا كمونه في الاعيان بخلاف الاستدلال ويان فانه كيف حاصله
للشيء مهيته اي لا فاضة الفاعل وجود الحادث فيه كالصورة والعرض ومعه كالنفس مخلفة بالقدم والبعد والمشترك
والتفتق يحتاج وجوده الى شرط مفارق وارتفاع مانع مانه مستهاة بالقوة عند عدم الحادث زايلا عند وجوده فكون الجسم
في اوساط الجزء عند الوصول الى نهاية وملاق كذلك الزوال يحتاج في تردد **قال** فان قيل الى اخره **اقول**
اعلم ان للامكان كسفة في التعقل عن هذا الاشكال وجهين احدهما ان المراد بالامكان الذاتي ومعنى كون امكان
الحادث قبل وجوده وجوبا تعلقه بموضوع موجود في الخارج وتقريره ان الامكان لا عارض كون الشيء الوجود
بالوجود اما بالذات كوجود الجواهر في نفسه واما بالعرض كوجوده طعم ابيض ما الامكان بالمعنى الاول وجود
بالعرض وهو امكان ان يوجد شيء اشيا اخر او يوجد له شيء اخر كالبياض في الصورة للمادة والنفس للبدن فلا احتياج
في احتياجها الى وجود شيء اخر وامكان الامكان بالمعنى الثاني وجوده بالذات وهو امكان وجود الشيء في نفسه
فذلك الشيء ان كان مما تعلق وجوده بالغير اي يكون بحيث اذا وجد كان وجوده في غيره كالعرض والصورة او مع غيره كالنفس
فهو كالاول في الاحتياج الى موضوع يتقوم به امكان ذلك الشيء قبل وجوده بمعنى كون ذلك الشيء في ذلك الموضوع او
بالقوة في موضوعه للموضوع من حيث موضوعه كعرض في موضوع وصفة للشيء من حيث موصوفه كالنفس لبدنها فانه المضاف الى البدن ان لم
يكن فذلك الشيء مما تعلق وجوده بالغير لكون قايما بنفسه من غير تعلق بموضوع او مادة فقيل لا يجوز ان يكون حادثا
والا لكان امكانه قبل حدوثه ثابتا بنفسه اي لا علاقة له الشيء من الموضوعات لتقوم به وهو مع الذات عرض الجوهر وضعف
هذا الوجه ظاهر لان الاشكال عايد ولانه لو ثبت ان امكان الحادث عرض يستدعي محلا او يستدل على ذلك بالاستدلال
فاسد بانه لو لم يكن امكان الحادث امرا موجودا لم يكن للحادث امكان وجود فلم يكن ممكن الوجود على ما نبه الشارح
يحتج الى ما ذكر من التفاصيل وثانيهما ان المراد بالامكان الاستعدادي والدليل قايم على ثبوته لكل حادث وتقريره ان هذه
الشاهد الحادث لا يجوز ان يكون ذات القديم وحده او مع شرط قديم والا لزم قدم الحادث لان المعلول اذا دام بدوام علته
التامة بالضرورة فانه التخلف من الترجح بلا مرجح بل لا بد من شرط حادث وحدوثه يتوقف على شرط اخر حادث وهكذا
الى غير النهاية ومن توقف الحادث على ذلك المجموع جملة لا يحتاج التسلسل لان مجموعها حادث يفتقر الى شرط اخر حادث
فيكون داخلا خارجا ومع بل لا بد من حدوث متقابة يكون كل سابق منها معدا للاحق من غير اجتماع في الوجود كالحركات
والاوضاع الفلكية وحصل حسب الحادث حالات متغيرة بالفيضان عن العلة في الاستعداد اذ انه المفاد ونفي القرب والبعد
المفهوم الى اصل الامر فيتحقق الحادث للامر المتصلا عن العدم بل تعلقا به والمعنى بالمادة وهذا ايضا صحيح لاثبات
كون الصانع القديم موجبا بالذات اذا الفاعل لا اختيار يوجد الحادث متى تعلق ارادته القديمة الى شيء ثانيهما الترجيح
والتخصيص من غير توقف على شرط حادث **قال** واما الجواب الى اخره **اقول** احتج اعلى كون الحادث مسبوقا بالزمان
بوجهين احدهما انه لا بد من سبق حدوثه متقابة بمعنى حصول هذا بعد حصول ذاك بحيث لا يجتمع المقدم والمتاخر وما

الا بالزمان وثانيهما انه لا معنى للحادث الا ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم وظاهر ان سبق عدم الشيء على وجوده لا يعقل
الا بالزمان وهذا التقرير لا يبقى على ان العدم امر وجودي وانه مولد الزمان حتى مرد الاعراض ثانيا لانه وجودي بل
اعتباري عرض للعدم ايضا واحكام بثبوته الوهم وحكم مردود كذا في شرح الماتن حيث حكم بالوهم بناء على ان ما يشاهد من
الوجودات متجددا انما يبنى على حكم بان هذا مقدم على ذاك كعدم الحادث على وجوده ولا خفاء في الحكم عقلي
ضروري والزمان موضوع المقدم للسبق والجواب الاول مبني على الاول على انهار كلام حادث السبق حوادث متعاقبة وقد مر
ما فيه وفي الثاني على ما ذهب اليه الفلاسفة من ان اقسام المقدم والتاخر والمعية منحصرة في خمسة يعني ان
كلا منها يكون اما بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح واما بالطبع كتقدم الجزء على الكل واما بالزمان كتقدم الاب
على الابن واما بالشرف كتقدم العالم على المتعلم واما بالذات وفي يكون حسيا ان يكون الحكم بالترتب وتقدم البعض
على البعض ماخوذا من الحس كما في الامور المحسوسة وقد يكون عقليا بان يكون ذلك بحكم العقل كما في الامور المعقولة
وكل منهما قد يكون على الطبع وقد يكون بحسب الوضع وذلك كتقدم الراس على الرقبة وتقدم الامام على الماموم وتقدم الجنس
على النوع وتقدم بعض سبيل العلم على البعض ومعلوم ان تقدم عدم الحادث على وجوده ليس الا بالزمان والمكون
متعلقا الحدوث تمام الاستواء وتضع بتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض كتقدم الامس على اليوم فانه كما يسبق العلية الطبع
وانه نسبة الكثرة ليس بالزمان لان كلا من الامس واليوم زمان لا امر متحد في الزمان وما قال في بيان الحصر ان
المتقدم والمتاخر ان اجتمعا في الوجود هو الزمان وان اجتمعا فان كان بينهما ترتب على الاعتبار فهو العلية و
الا فان لم يحتج المتاخر الى المتقدم فبالشرف وان احتاج فان كان المتقدم موثرا في المتاخر فالعلية والا فالطبع
وان المتقدم ان توقف وجود المتاخر عليه فبالمدار والا فالزمان وان لم يتوقف فالمتقدم ان كان بالنظر الى كمال المتقدم
فالشرف والا فان كان بالنظر الى مبداء محدود فبالرتبة والا فالزمان وان العدم اما حيثية كونه بحيث لا يترتب
فلا يقبل الاعتبار المعتبر واما اعتبارية يقابله والاول ان كان بالنظر الى الذات فالطبع وان كان بالنظر الى الوجود فان كان
وجود المتاخر منوطا بانقضاء وجود المتقدم فبالزمان والا فالعلية والثاني يفتقر الى الحالة الى ابدائه الاعتبار فان
كان كمالا في المتقدم فبالشرف الا فالرتبة فلا خفاء في انه ليس الا وجه ضبط مع ان العدم بالطبع فيكون بالنظر الى
الوجود كما في الشرط وان التقدم بالزمان فذكر كون العدم دون الوجود وبعد تمام الوجود فالزماني الذي
ذكره فيها شامل للمتقدم الذي بين اجزاء الزمان والذي بين الاب والابن بواسطة الزمان فكون من المتقدم
جزء العلية الطبع والرتبة والشرف تقدم الاعتبار الزمان مع جنبة المتقدم والمتاخر فيجوز ان يكون تقدم عدم الحادث
على وجوده من هذا القبيل فلا يثبت كون كل حادث مسبوقا بالزمان ولا يخفى ما في استغنائه عن الزمان لكيفية مثل
هذا التقدم زمانيا على ما قال بعضهم ان العدم الزماني على وجهين احدهما ان يكون المتقدم حاصلا في زمان
المتاخر كما بين الاب والابن وثانيهما ان يكون نفس المتقدم قبل نفس المتاخر من غير ان يكون زمان كما بين الامس
واليوم وقال بعضهم ان العدم الزماني بالحيثية والذي بين اجزاء الزمان وانما يوجد العدم بواسطة لفظ لا يحتمل المقدم

قل زمانا

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)